

## مجتمع وإقتصاد

تقرير

## أكثر من 200 مليون عاطل عن العمل في عام 2017

الاقتصادية والاجتماعية العالمية وخلق فرص عمل نوعية لعشرات الملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل كل عام»، لافتاً إلى أن النمو الاقتصادي «يواصل أداءه المخبب للأمال على صعيد المستويات ودرجات الشمول. ويرسم ذلك صورة مقلقة للاقتصاد العالمي ولقدرته على توليد فرص عمل كافية، ناهيك عن فرص عمل نوعية». ويُضيف: «إن استمرار المستويات العالية من أشكال العمل الهشة إلى جانب عدم إحراز أي تقدم في جودة فرص العمل (حتى في البلدان التي تحسنت بياناتها الإجمالية) يدق ناقوس الخطر، ويتعين علينا ضمان تقاسم مكاسب النمو بطريقة شاملة».

يتوقع التقرير أن تبقى أشكال العمل الهشة، أي العاملين لدى منشآت أسره ولحسابهم الخاص، أعلى من 42% من إجمالي عدد العمال، وهو ما يعادل 1,4 مليار شخص في عام 2017.

وبحسب الخبير الاقتصادي في منظمة العمل الدولية والمؤلف الرئيسي للتقرير ستيفن توين، فإن نحو نصف العمال في الاقتصادات الناشئة يعملون في مهن هشة، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 80% في الدول النامية». ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يزداد عدد العاملين في وظائف هشة بمقدار 11 مليون سنوياً، ومعظمهم في بلدان جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

على صعيد آخر، يحذر التقرير من حدة عواقب البطالة، ولا سيما في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، «حيث إن أثر الركود الاقتصادي

سيرتفع عدد العاطلين عن العمل في العام الحالي إلى أكثر من 201 مليون شخص. وسيزداد عدد العاملين في وظائف هشة بمعدل 11 مليون شخص سنوياً. معظمهم من بلدان جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. كذلك، سيزيد عدد العمال الذين يتقاضون أدنى من 3.1 دولار يومياً في البلدان النامية بمعدل خمسة ملايين عاملاً. خلال العامين المقبلين، هذه هي أبرز خلاصات التقرير الجديد الصادر عن منظمة العمل الدولية التي تشير خلاله إلى نمو القوى العاملة بشكل يفوق عدد فرص العمل الجديدة

من المتوقع ازدياد معدل البطالة في العالم من 5,7% إلى 5,8% في عام 2017، أي ارتفاع عدد العاطلين من العمل بمقدار 3,4 ملايين شخص، بحسب تقرير «الاستخدام والأفاق الاجتماعية في العالم - اتجاهات عام 2017»، الصادر عن منظمة العمل الدولية. يتوقع التقرير ارتفاع عدد العاطلين من العمل عالمياً في عام 2017 إلى أكثر من 201 مليون، مع ازدياده بمقدار 2,7 مليون عام 2018، «لأن وتيرة نمو القوى العاملة تفوق عدد فرص العمل الجديدة».

يقول المدير العام لمنظمة العمل الدولية غاي رايدر: «نحن نواجه مصاعب مزدوجة تتمثل في تلافي الأضرار الناجمة عن الأزمة



نحو نصف العمال في الاقتصادات الناشئة يعملون في مهن هشة (مروان طحطم)

المتحدة». ويتوقع التقرير ازدياد عدد العمال الذين يتقاضون أدنى من 3,1 دولار في اليوم بأكثر من 5 ملايين عامل على مدى العامين المقبلين في البلدان النامية.

يخلص التقرير إلى أن نقص فرص العمل اللائقة، سيدفع إلى الهجرة في مختلف المناطق في العالم، «فنسبة السكان في سن العمل الراغبين في الهجرة خارجاً ازدادت بين عامي 2009 و2016 في كل منطقة تقريباً من مناطق العالم، باستثناء جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ». أما المناطق التي كانت نسبة سكانها الراغبين في الهجرة عالية بنحو لافت، فهي أميركا اللاتينية والكاريبي والمنطقة العربية.

سيصبحون في سن العمل». من جهة أخرى، يتوقع التقرير أن يتراجع معدل البطالة في الدول المتقدمة في عام 2017 من 6,3% إلى 6,2%، وإن بوتيرة بطيئة، لافتاً إلى أن هناك «إشارات على حدوث بطالة هيكلية».

ويُضيف معدو التقرير: «وتبقى البطالة طويلة الأمد في كل من أوروبا وأميركا الشمالية، مرتفعة مقارنة بمستوياتها قبل الأزمة، كما أنها ستواصل ارتفاعها في أوروبا بصرف النظر عن تراجع معدلات البطالة». اللافت هو ما يطرحه التقرير، وهو تباطؤ تراجع أعداد العمال الفقراء، «ما يضعف من احتمال تحقيق هدف القضاء على الفقر، وهو أحد أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم

الأخير سيستمر خلال عام 2017، وكذلك في أفريقيا جنوب الصحراء التي تعاني من أدنى مستوى للنمو منذ عقدين. وتجاوب كلتا المنطقتين ارتفاعاً كبيراً في عدد الأفراد الذين

80% من العمال في الدول النامية يعملون في مهن هشة

## مؤشر

## 67% من المستهلكين يتوقعون تدهور أوضاعهم المالية

يرى غبريل أن الأسر اللبنانية تحتاج إلى أن ترى الانفراج السياسي في البلاد ينعكس ترجمة عملية في ارتفاع مستوى معيشتها وتحسن أوضاعها الاقتصادية والمالية، من أجل أن تبقى ثقته وتوقعاتها المستقبلية عند مستويات مرتفعة».

وأظهرت نتائج المؤشر أن الإناث سجلن مستوى ثقة أعلى نسبياً من الذكور؛ وأن المستهلكين المنتمين إلى الفئة العمرية الممتدة من 40 إلى 49 سنة سجلوا مستوى ثقة أعلى من الفئات العمرية الأخرى؛ وأن الأسر التي يعادل أو يفوق دخلها 2500 دولار أميركي شهرياً سجلت مستوى ثقة أعلى من ذلك الذي سجلته الأسر ذات الدخل الأقل.

وسجل العاملون في القطاع الخاص مستوى ثقة أعلى من الذي سجله العاملون لحسابهم الخاص، وربات المنزل، والطلاب، والعاملون في القطاع العام والعاطلون عن العمل. كما سجل المستهلكون في جبل لبنان أعلى مستوى للثقة بين المحافظات في الفصل الرابع من العام، تلاهم المستهلكون في شمال لبنان، وبيروت، وجنوب لبنان والبقاع. وسجل المستهلك المسيحي أعلى مستوى من الثقة مقارنة مع أبناء الطوائف الأخرى، وتبعه المستهلك السنني، فالدرزي، والشيعي على التوالي، بحسب ما ورد في المؤشر.



للفصل الرابع، هو أن 8,6% فقط من اللبنانيين الذين شملهم المسح توقعوا أن يتحسن وضعهم المالي في الأشهر الستة المقبلة، فيما اعتقد 67% منهم أن أوضاعهم المالية ستتهور، واعتبر 21,5% أن أوضاعهم ستبقى على حالها. وتوقع 13,5% فقط من اللبنانيين الذين شملهم المسح خلال كانون الأول 2016 أن تتحسن بيئة الأعمال في لبنان في الأشهر الستة المقبلة، في حين توقع 61% من المواطنين المستطلعين أن تتدهور و21% أن تبقى على حالها.

بنسبة 6% من معدل المؤشر الشهري البالغ 53,5 نقطة منذ بدء احتساب المؤشر في تموز 2007. يشير نسب غبريل، كبير الاقتصاديين ورئيس مديريةية البحوث والتحليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس إلى أنه «بالرغم من أن نتائج الفصل الرابع من عام 2016 تشير إلى تحسن ملحوظ للمؤشر مقارنة بالفترات السابقة، إلا أنها لا تعكس بالضرورة تحولاً مستداماً في ثقة المستهلك أو تغييراً جوهرياً في رأي أو سلوك الأسر». والسبب، على ما تظهره نتائج المؤشر

سجل مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك ارتفاعاً بنسبة 3,5% في تشرين الأول، و2,2% في تشرين الثاني، و79% في كانون الأول من عام 2016. وبلغ معدل المؤشر الشهري 50,4 نقطة في الفصل الرابع من عام 2016، أي بارتفاع نسبته 38,6% عن معدل 36,4 نقطة في الفصل الثالث من العام نفسه. وسجلت نتائج الفصل الرابع من عام 2016 المستوى الأعلى لها بين 21 فصلاً والأعلى منذ بدء احتساب المؤشر في تموز 2007، في حين جاءت نسبة النمو الفصلية الأعلى لها منذ الفصل الثاني من عام 2008. أما معدل المؤشر الفرعي للوضع الحالي، فقد بلغ 48,4 نقطة في الفصل الرابع من عام 2016، مسجلاً تحسناً بنسبة 33,2% عن الفصل السابق، في حين بلغ معدل المؤشر الفرعي للتوقعات المستقبلية 51,7 نقطة، أي بتقدم نسبته 42,3% عن الفصل الثالث من عام 2016.

ولكن بالرغم من هذا التحسن، جاءت نتيجة المعدل الشهري للمؤشر في الفصل الرابع من عام 2016 أقل بنسبة 52,4% من النتيجة الفصلية الأعلى له التي بلغت 105,8 نقطة في الفصل الرابع من عام 2008، وبنسبة 48% من النتيجة السنوية الأعلى له التي بلغت 96,7 نقطة في عام 2009. كما جاءت النتيجة الفصلية للفصل الرابع من عام 2016 أقل